مصرف ليبيا المركزي

ص.ب 1103 العنوان البرقي : مصرفليبيا ـ طرابلس ـ ليبيا

منشور ا رم ن رقم (3 /2026)
التاريخ: 15 شعبان 1447 هـ
الموافق: 3 فبراير 2026...

السادة / المـــدراء العامين للمصارف

بعد التحية،،،

تأسيساً على أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005، بشأن المصارف وتعديله، وعلى الدور الإشرافي والرقابي لمصرف ليبيا المركزي على المصارف العاملة بليبيا وفقاً لأحكام القانون المشار إليه.

وبالإشارة إلى المنشور إ ر م ن رقم (2024/18) الصادر بتاريخ 2024/11/20، الذي أحيل بموجبه قرار السيد/ رئيس مجلس النواب الليبي رقم 86 لسنة 2024 م، الصادرة بتاريخ 2024/11/20م، القاضي بفرض رسم على سعر الصرف الرسمي.

وبالإشارة إلى قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي في إجتماعه الأول لعام 2026م. والمنعقد يوم الإربعاء الموافق 2026/1/14م، والقاضي بتعديل سعر صرف الدينار الليبي.

ننهي إليكم تعليمات مصرف ليبيا المركزي بأن سعر الصرف السائد للدينار الليبي حالياً هو السعر المحدد بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي المشار إليه أعلاه، حيث إن الرسم المذكور بالقرار رقم 86 لسنة 2024م، لا يسرى على الطلبات التي تقدم عبر منظومة طلبات التغطية المعدة بالخصوص.

والسلام عليكم،،،

عبد المجيد محمد الماقوري
مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد

صورة للسيد / المحـــــافظ
صورة للسيد / نائب المحافظ
صورة للسيد / مدير إدارة الحسابات مصرف ليبيا المركزي
صورة للسيد / نائب مدير إدارة الرقابـــــة على المصـــــــارف والنقد
==========
م. نصرات مناشير 2026

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA

بيان

في إطار متابعة مصرف ليبيا المركزي للتطورات الاقتصادية والمالية الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الوطني، وما يواجهه من تحديات نتيجة استمرار حالة الانقسام السياسي وانعكاساته السلبية على الأوضاع الاقتصادية، فضلًا عن المتغيرات الاقتصادية الدولية، ولا سيما تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وما ترتب عليه من انخفاض في الإيرادات النفطية، وبناءً على توصيات لجنة السياسة النقدية في اجتماعها الأول لعام 2026، قرر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي في اجتماعه الأول لعام 2026، والمُنعقد يوم الإربعاء الموافق 14 يناير 2026، تعديل سعر صرف الدينار الليبي بتخفيض نسبته 14.7% أمام وحدة حقوق السحب الخاصة(SDRs)، ليصبح كل دينار ليبي معادلًا 0.1150 وحدة حقوق سحب خاصة (SDRs) بدلًا من 0.1348 وحدة حقوق سحب خاص (SDRs).

ويأتي هذا القرار في ظل استمرار غياب ميزانية عامة موحدة للدولة، وتنامي الإنفاق العام بوتيرة غير مستدامة، واستمرار الازدواجية في الإنفاق خارج أطر مالية منضبطة، ودون مراعاة للقدرة الاستيعابية والتمويلية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي استوجب اتخاذ جملة من الإجراءات الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضمان استدامة الموارد العامة.

مصرف ليبيا المركزي

صدر في طرابلس اليوم الأحد 18 يناير 2026